البيانات الاحصائية .. دور غائب .. والتخطيط لا يستند إلى قاعدة بيانات

.. ما أكثر البيانات الاحصائية التي تنتهجها الأجهزة الاحصائية في بلادنا وما أقل انعكاسها على خطط التنمية خصوصا أن مواصلة جهود التنمية تتطلب توفير بيانات احصائية تتسم بالدقة والشمول ليتمكن صانعو السياسات من الاختيار الأمثل للسياسات الجيدة وبما يضمن الكفاية والكفاءة في الانفاق للموارد المحدودة ولذا قام الجهاز المركزي للاحصاء بالاهتمام بالبيانات الاحصائية وإنتاجها ونشرها من خلال التقارير والنشرات والكتابات والتي كان آخرها كتاب الاحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء في عام ٢٠٠٩م.. الكتاب يتضمن كلاً من البيئة والتقسيمات الإدارية والسكان ومؤشرات خطوط الفقر والاحصاءات الحيوية والقوى العاملة والاستثمار والزراعة والثروة السمكية والصناعة والطاقة والتشييد والبناء والاسكان والنقل والسفر والاتصالات وتقنية المعلومات والأسعار والأرقام القياسية والمالية والبنوك والتعليم والصحة والسياحة والثقافة والإعلام والأمن والعدالة والمنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية والرعاية الاجتماعية والشباب والتجارة الخارجية والحسابات القومية.

تحقيق/ مفيد درهم

مختصون:
- أسباب كثيرة تقف وراء عدم الاستفادة من البيانات الاحصائية في التنمية
- ضعف الرقابة والموازنات تجعل الباحثين يعتمدون على تخمين البيانات

الدكتور عبدالحكيم العبيد – وكيل الجهاز المركزي للاحصاء في معرض رده على المشككين بدقة هذه البيانات يقول: (هناك نوعان من البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء في هذا الكتاب والتي جاءت من نتائج المسوحات التي ينفذها الجهاز ونحن مسؤلون عن دقتها لأننا نعتمد المنهجية العلمية في المسوحات الاحصائية والبيانات الخاصة بالجهات المصدرية والتي يقوم الجهاز بإعادة إخراجها على شكل جداول احصائية ونحن لسنا مسؤولين عن دقتها وتأخر إصدارها نتيجة ضعف الوعي الاحصائي لدى الجهات المصدرية وهذا أثر حد قول عبدالكريم حمران – مدير إدارة الدراسات والبيانات الاحصائية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي سلبا على عملية التخطيط وتحليل البيانات الاحصائية في الجهات المصدرية والبنية التحتية للجهاز والترويج لها أمام الجهات المانحة مستقبلا.

ويعتقد العبيد أن أسباب عدم الاستفادة من البيانات الاحصائية في التنمية ترجع إلى عدم فهم القائمين على عملية التقييم والتخطيط في الجهات المعنية لأهمية البيانات الإحصائية ، وعجز الجهاز المركزي للإحصاء عن توفير البيانات الاحصائية في الوقت والمكان المناسبين وهذا قد تم تلافيه من خلال توزيع أصدرته الاحصائية على مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية على شكل ورقي وإلكتروني بالإضافة إلى إنزال كافة النتائج الاحصائية على موقعه الالكتروني.

ويضيف عبدالكريم حمران – مدير إدارة الدراسات والبيانات الاحصائية بوزارة التخطيط: هناك تضارب في البيانات الاحصائية بين الجهات المصدرية كسبب آخر لعدم الاستفادة من البيانات الاحصائية في عملية التنمية).

ويقول المهندس علي الجنيد علي – مدير عام التخطيط والمتابعة بوزارة الزراعة والري: (رغم أهمية البيانات الاحصائية الزراعية في عملية التخطيط واتخاذ القرارات السياسية إلا في بلادنا فهي أرقام مشوهة لا تصلح للتنمية نتيجة ولادتها غير الطبيعية من أرحام مسوحات عقيمة مما ينبغي إعادة النظر في ذلك).

بشير حسين القدسي – مدير عام احصاءات التجارة بالجهاز المركزي للاحصاء يقول: (أدى تحفظ المدلي بالبيانات الاحصائية في المسوحات نتيجة فقدانه الثقة بالدولة وتخمين وتقدير البعض من الباحثين للبيانات الاحصائية نتيجة ضعف الموازنات المرصودة للمسوحات وغياب الرقابة إلى جعل البيانات الاحصائية غير صالحة لخدمة التنمية).

ويضيف القدسي: (نقوم باتخاذ عقوبات رادعة في حق الباحث الذي نكتشف أنه تلاعب بالبيانات الاحصائية والتي تصل إلى حد الفصل من الوظيفة .. ويدعو إلى الاستفادة من البيانات الاحصائية نزولا عند المقولة (خذ ٥٠٪ من البيان الاحصائي أفضل من عدم الاستفادة منه) والاهتمام بها كونها أساس التخطيط فلا تخطيط بلا احصاء ولا تنمية بلا تخطيط وأؤكد على أن فشل الكثير من مشاريعنا نتيجة عدم اعتمادها على البيانات الاحصائية السليمة)،

ويقول حمدي الشرجبي – مدير عام الحسابات القومية بالجهاز المركزي للاحصاء: (المسوحات تقدم جزءاً كبيراً من البيانات الاحصائية التي يتم تغطيتها وشمولها ضمن بيانات الناتج ورغم ذلك ما زالت هناك حاجة لتنفيذ بعض المسوحات من أجل تطوير إنتاج مؤشرات سريعة للبيانات الاحصائية ورفد الوعي لدى مصادر مستخدمي البيانات الاحصائية بما يضمن الاستفادة وخدمة التنمية).

الجهاز المركزي للإحصاء:

نحن لسنا مسؤولين عن دقة البيانات وتأخر إصدارها من الجهات المصدرية